القطاع الاقتصادي

إدارة العلاقات الاقتصادية

تقرير اجتماع لجنة الخبراء من الجهات المعنية بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية والجامعة العربية لدراسة الملاحظات واقتراح الآلية المناسبة لتعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية(المعدلة)

مقر الأمانة العامة 7-9 مايو 2018

القطاع الاقتصادي

إدارة العلاقات الاقتصادية

تقرير اجتماع لجنة الخبراء من الجهات المعنية بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية والجامعة العربية لدراسة الملاحظات واقتراح الآلية المناسبة لتعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية(المعدلة)

مقر الأمانة العامة : 7-9 مايو 2018

استناداً إلى الفقرة (ب) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري (رقم: ق 2171 د.ع (101)- 2018/2/8)، والذي ينص على " دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها ومرئياتها على الاتفاقية، ودعوة لجنة الخبراء من الجهات المعنية بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية والجامعة العربية لدراسة هذه الملاحظات واقتراح الآلية المناسبة لتعديل الاتفاقية، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في إقرارها".

عقدت لجنة من الخبراء القانونيين والاقتصاديين المختصين بالاستثمار في الدول العربية اجتماعها الثالث خلال الفترة 7-2018/5/9 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وافتتح الجلسة د.ثامر العاني مدير إدارة العلاقات الاقتصادية بقطاع الشؤون الاقتصادية والذي رحب بالوفود المشاركة في فعاليات الاجتماع وقدم بعض التوجيهات حول الاتفاقية مؤكداً على أهمية دور اللجنة في دراسة مقترحات وملاحظات الدول العربية واتحاد الغرف العربية على بنود الاتفاقية.

وشارك في الاجتماع ممثلو الدول العربية، (مرفق قائمة بأسماء المشاركين)، حيث قام المشاركون بانتخاب المستشار أحمد بن علي بن حمد بني عرابة ممثل سلطنة عمان لترأس الاجتماع، وانتخاب السيدة وصال أحمد عبد الحميد ممثل جمهورية السودان كمقرر للاجتماع.

ويعتبر هذا الاجتماع للجنة الخبراء مواصلة للاجتماع الأول المنعقد من 6 إلى 8 نوفمبر 2017، والاجتماع الثاني المنعقد من 16 إلى 18 يناير2018، ويهدف لدراسة ملاحظات الدول حول الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية(المعدلة) واقتراح الآلية المناسبة لتعديلها.

وبعد الاستماع إلى مداخلات جميع الوفود والتداول بشأنها، انتهت اللّجنة إلى ما يلي:

أولاً: قامت اللجنة بدراسة الملاحظات والمرئيات الواردة من بعض الدول العربية والجهات ذات الصلة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة وتبين للجنة أن هذه الملاحظات جوهرية ولا يكفي لمعالجتها مجرد إجراء بعض التعديلات على الاتفاقية المعدلة، بل يتطلب الأمر إعداد اتفاقية استثمار عربية جديدة تراعي ما يلي:

1. العمل على إعداد اتفاقية استثمار عربية جديدة تكفل استقطاب كافة الدول للمصادقة عليها وإزالة معوقات عدم الانضمام.
2. التطورات الدولية والتغيرات التي شهدها الاستثمار وخاصة التطورات الدولية والاتجاهات الحديثة في مجال اتفاقيات الاستثمار الدولية.
3. إقامة توازن أفضل بين حقوق ومصالح المستثمر العربي وحقوق ومصالح الدول العربية المضيفة للاستثمار.
4. الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة من حيث الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة والبيئة والصحة والتراث الإنساني على نحو يضمن حقوق المستثمر والدولة المضيفة.

5. أهمية وجود آليات فعالة وواضحة لتسوية منازعات الاستثمار بين المستثمر العربي والدولة المضيفة يتم فيها مراعاة الوضوح بين الآليات والوسائل المتاحة أمام المستثمر العربي لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بينه وبين الدولة العربية المضيفة للاستثمار.
6. مواكبة التطورات الجديدة في مفاهيم ومكونات ومخرجات الاستثمار لتوفير مناخ جاذب ومشجع للاستثمارات العربية.

ثانياً: قامت اللجنة بدراسة الآليات المناسبة لتعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (المعدلة)، فتبين لها أن هناك العديد من الإشكاليات القانونية التي يمكن أن تترتب على تعديل الاتفاقية المعدلة وخاصة في ظل الوضع الحالي المتمثل في تصديق 8 دول عربية على الاتفاقية المعدلة وعدم تصديق 14 دولة عليها، وهو الوضع الذي أسفر عن وجود اتفاقيتين عربيتين بشأن الاستثمار الأولى هي الاتفاقية الأصلية الموقعة عام 1980 والتي لا زالت سارية بحق الدول العربية التي لم تصدق بعد على الاتفاقية المعدلة، أما الاتفاقية الثانية فهي الاتفاقية المعدلة عام 2013 والتي تسري على الدول التي صدقت عليها وفقاً لأحكام المواد (30-39-40) من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات الدولية.

ثالثاً: في ضوء ما سبق توصي اللجنة بما يلي:

1. إعداد مشروع اتفاقية عربية جديدة للاستثمار تحل محل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الأصلية والمعدلة، وتراعى معالجة المسائل القانونية المتعلقة بالاتفاقيتين الحاليتين.
2. دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة العامة بمقترحاتها بشان المبادئ والأهداف العامة والخطوط العريضة لمشروع اتفاقية استثمار عربية جديدة.

3. تكليف لجنة الخبراء المعنيين بالاستثمار والخبراء القانونيين في الدول العربية بإعداد مشروع مسودة الاتفاقية الجديدة بعد دراسة المقترحات الواردة من الدول العربية والجهات المعنية.
4. الاسترشاد عند صياغة مشروع اتفاقية استثمار عربية جديدة بنص الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة بما يتوافق مع أهداف اتفاقيات الاستثمار الدولية الحديثة.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	رئيس اللجنة
أ.د/ثامر العاني	المستشار/ أحمد بن علي بن حمد بني عرابة